

داود لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الشيخين انتهى  
فأما لا يمنع وجود الصحيح فيه وقوله النووي في آخر الفصول التي  
بأولها ذكره ما رواه أبو داود في سننه ولم يذكر ضعفه فضعفه  
صحيح أو حسن وليس بعده ما ساقى من أن أفعل في قوله أصح  
من بعض يقتضي المشارة غالباً في المسكوت عليه أما صحيح أو  
أصح إلا أن الواقع خلافه ولا مانع من استعمال الأصح بالمعنى اللغوي  
بل قد استعمله كذا وغير واحد منهم الترمذي فإنه يورد الحديث  
بجمله الضعيف ثم من جهة غيره ويقول لعنف الحديث أنه أصح  
من فلان الضعيف وصحيح إلى داود يقتضيه لما في المسكوت عليه  
من الضعيف بالاستفزاز وكذا هو واضح من حصره التبيين في الورق  
الشد يد أو مفهومة أن غير الشد يد لا يبيته وجبته فالصلاحيه  
في كلامه أعم من أن تكون للاحتجاج أو للاستنباط فصار في الصفة  
تم إلى الحسن فهو بالمعنى الأول وما علاها فهو بالمعنى الثاني  
وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد وقد التزم به  
وقد تكون الصلاحيه على ظاهرها في الاحتجاج ولا ينافيه وجود  
الضعيف لأنه كما ساقى يخرج الضعيف إذا لم يجز في الباب غيره  
وهو أقوى عنده من رأي الرجال ولذلك قال ابن عبد البر  
أن كما سكت عليه فهو صحيح عنده لاسيما أن لم يكن في الباب  
غيره على أن قول ابن الصلاح وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن  
عند غيره ما يوجب اليه التنبية لما أشار إليه ابن رشيد كتابه  
عليه ابن سيد الناس لأنه جوز أن يخالف حكمه حكم غيره  
في ظرف فكذا يجوز أن يخالفه في ظرف آخر وفيه نظر  
لا يستلزمه نقص ما قرره وبالجملة فالمسكوت عنه احتسام

منه

مع ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة أو حسن لذاته أو  
مع الاعتناء وهذا كثير في كتابه جدا ومنه ما هو ضعيف لكنه من  
رواية من لم يجز على تركه وقد قال النووي رحمه الله الحق أن ما رواه  
مما لم يبينه ولم يبين على صحته أو حسنه أحد من يعتمدهم وحسن وإن  
نصر على ضعفه من يعتمد أو رأي المعارف في سننه ما يقتضي الضعف  
ولا جاز له حكم كضعفه بضعفه ولم يلتفت إلى مسكوته انتهى وما انفرد  
به كلامه من التفرقة بين الضعيف وغيره في نظر التحقيق التمييز  
لأن له أهلية للنظر ورد المسكوت إلى ما يلحق بحاله من صحة وحسن  
وغيرها كما هو المعتمد ورحمة هو في بابها وإن كان رحمه الله قد أقر في  
مختصره ابن الصلاح على دعواه هنا التفرقة التي تقرب من صيغة  
المتقدم في مستدركه الحاشية وغيره مما الجاه إليها مذهبه ومن لم يكن  
ذا التمييز فالأحوط أن يقول في المسكوت عليه صالح كما هي عبارته خصوصاً  
وقد سلكه جماعة وكذا الإمام الحافظ الثقة أبي الفتح فتح الدين  
محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس **ابن حجر** دفع التختان في الميم  
حسبها اقتصر عليه ابن نقطة وغيره من الحفاظ وبضم الميم أيضاً  
كما ضبطه النووي الأندلسي الأصل القاهري المشافعي مؤلف  
السيرة النبوية وغيرها المتوفى في شعبان سنة أربع وثلاثين وسبع مائة  
عن ثلاث وستين سنة والمدفون بالقرافة في القطعة التي شرحتها  
من الترمذي اعتراض آخر على ابن الصلاح فإنه قال ليرد سخر أبو داود  
شبه الحسن **أما قول أبي داود** يعني المأضي وهو ذكرته الصحيح وما  
يشبهه أي في الصحة وما يفار به أي فيها أيضاً كما دل على ذلك  
قوله أن بعضها أصح من بعض فإنه يشير إلى التقدير المشهور بينها  
لما يقتضيه صيغة أفعل في الأكثر **عجل** **مسلم** أي يشبهه قول